

## الصراع البريطاني - الأمريكي على نفط العراق خلال العهد الملكي

م. د. عيدان شبيب سليم الصباحي

الكلية التربوية المفتوحة - تربية محافظة كركوك

alhamdanyaedan@yahoo.com

### المقدمة

شهد العراق منذ تشكيل الحكومة العراقية صراعاً استعمارياً بين المصالح البريطانية والأمريكية على مقدراته الاقتصادية لاسيما النفط الذي أصبح عاملاً مهماً في تنامي النشاط الصناعي في العالم بشكل ملفت للنظر، إذ أخذت هذه الدول تخطط في سبيل الاستحواذ عليه وبشتى الوسائل والطرق، فبدأ فصل من الصراع البريطاني - الأمريكي على نفط العراق أتسم بالمؤامرات أحياناً والاتفاقات أحياناً أخرى ، وبخاصة بعد اكتشاف كميات كبيرة من النفط في عام ١٩٢٧ ومن ثم تصديره إلى الدول الأوروبية، وهذا بدوره أدى إلى زيادة عوائد وأرباح شركات الدول الاستثمارية وبشكل هائل، مما زاد في حجم الصراع بين المصالح البريطانية والأمريكية في سبيل الاستحواذ عليه، لكن الغلبة كانت للمصالح النفطية البريطانية على تلك الأراضي بدعم وإسناد من الحكومة البريطانية.

ورغم وجود حكومة عراقية تمثل ارادة الشعب وحقوقه المشروعة في استثمار النفط، إلا ان المولاة لبريطانيا وسيطرتها على القرار السياسي جعل هذه الحكومة مقيدة بعجلة السياسة البريطانية، لكن ذلك لا يعني عدم وجود معارضة للسياسة البريطانية في نفط العراق، رغم الأزمات والعثرات التي كانت الحكومة البريطانية تضعها في سبيل الاستحواذ على النفط، لاسيما في مشكلة الموصل ومناصفة الارباح، مما دفع الحكومة العراقية الى تغذية الصراع البريطاني الأمريكي على نفط العراق، من خلال الامتيازات او شركات النفط وبناء مصافي حكومية.

اشتمل البحث على أربع مباحث رئيسية، تناول المبحث الأول منها (الجذور التاريخية للصراع البريطاني - الأمريكي على نفط العراق)، اما المبحث الثاني فانه استعرض قضية ( نفط العراق بين الحربين وانعكاسه على المصالح البريطانية والأمريكية) بينما اشتمل المبحث الثالث على (ميادين التنافس بين شركات النفط البريطانية والأمريكية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية). في حين تضمن المبحث الرابع (موقف الحكومة العراقية من التنافس البريطاني - الأمريكي على ثروات البلاد النفطية).

**المبحث الاول. الجذور التاريخية للصراع البريطاني - الأمريكي على نفط العراق.**

كان النفط في العراق معروفاً منذ أقدم العصور، وقد أشار الجغرافيون والسواح إلى منابحه النفطية التي تنتشر في أجزاء مختلفة من العراق، وكان السكان يستغلونها بوساطة نظام الالتزام ويستخرج النفط بطرق بدائية قديمة ينقل بواسطة القرب على ظهور الحيوانات إلى أجهزة التقطير ومنها يوزع على المدن، ولا يعد استخدامه سوى للإضاءة أو معالجة الإبل ولم يكن الناس آنذاك يدركون أهمية هذا المورد<sup>(١)</sup>، غير أن الألمان تنبهوا لأهميته وراحوا يرسلون بعثاتهم وخبرائهم إلى العراق، وقد توجت جهودهم في عام ١٩٠٤ بعقد امتياز سكة حديد برلين - بغداد مع حق التنقيب عن النفط والمعادن لمسافة (٢٠) كيلومتر على جانبي الخط الحديدي، بعد عقد اتفاق مع الخزانة الخاصة للسلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩)، إلا أن تلك الألمان حال دون اتمام المشروع<sup>(٢)</sup>، وهنا توجهت بريطانيا بانظارها نحو نفط العراق واخذت تدعم شركة وليم كوكس دارسي (W. K. Darcy)<sup>(٣)</sup>، التي كانت قد نجحت في استثمار نفط إيران عام ١٩٠١ ودخلت في مفاوضات مع السلطة العثمانية بين عامي ١٩٠٦-١٩٠٨، إلا أن أحداث الانقلاب العثماني، حال دون عقد دارسي لصفقتة<sup>(٤)</sup>.

أما الولايات المتحدة الأمريكية فأنها دخلت ميدان التنافس النفطي بعد إرسالها الأدميرال كولبي جستر (K. M. Chester) عام ١٩٠٩ للحصول على امتياز نفطي في العراق ودخل في مفاوضات مع الدولة العثمانية وحصل بموجبها على امتياز لبناء ميناء وسكك حديد في الأناضول يمتد فرع منها إلى السليمانية عبر الموصل وكركوك مع حق التنقيب عن المعادن لمسافة ٢٠ كم على جانبي السكة<sup>(٥)</sup>، إلا أن السفارة البريطانية في استانبول عارضت المشروع، الأمر الذي دفع الدولة العثمانية إلى رفض امتياز جستر<sup>(٦)</sup>.

في تلك الأثناء كان جون فيشر (John Fesher) قائد القوة البحرية البريطانية قد تنبه إلى أهمية استخدام النفط بدلاً من الفحم، فتشكلت لذلك لجنة للبحث عن مورد مضمون للنفط وعندما تولى ونستون تشرشل (Winston Churchill) وزارة البحرية ١٩١٢-١٩١٥ تبنى أفكار فيشر إذ أصبح الأسطول البريطاني في عصره يعتمد على النفط بدلاً من الفحم<sup>(٧)</sup>، ولأجل ذلك قامت الحكومة

البريطانية في عام ١٩١٠ بتأسيس البنك الوطني التركي (The National Bank Of Turkey) برأسمال بريطاني، وجرت مفاوضات مع البنك الألماني أسفرت عن تأسيس شركة بريطانية في لندن بأسم شركة الامتيازات الأفريقية والشرقية المحدودة

(. The African and Eastern Concessions Ltd) وفي عام ١٩١٢ تم تحويل اسمها إلى شركة النفط التركية (T. P. C.) (The Turkish Petroleum Co.)<sup>(٨)</sup>.

وفي ١٩ حزيران ١٩١٤ وافقت وزارة المالية التركية على أجازة منح امتياز نفط ولايتي الموصل وبغداد إلى شركة النفط التركية، بعدما تعهد رئيس وزراء الحكومة العثمانية (سعيد حليم باشا)، بمنح الامتياز للشركة، وأصبحت كافة أعمال الشركة تدار من قبل بريطانيا مع الحفاظ على حصة ثابتة لألمانيا، وعدت هذه الإجازة المستمسك الوحيد والوثيقة التاريخية، التي استندت إليها شركة النفط التركية فيما بعد للحصول على امتياز نفط ولايتي الموصل وبغداد<sup>(٩)</sup>.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨)، وما رافقها من أحداث عسكرية وسياسية في العالم، كانت بريطانية قد استحوذت على مجمل اسهم شركة النفط التركية، بعد وقوف ألمانيا ضدها في الحرب، وراحت تخطط للاستيلاء على منابع العراق النفطية، خاصة بعد أن أصبح النفط مادة أساسية وحيوية في الصناعة ، إذ تم استخدامه في تسير السفن الحربية والطائرات والغواصات وحاول كل فريق الحصول عليه ويعجل هزيمة خصمه<sup>(١٠)</sup>، وأثناء الحرب عرضت بريطانيا على فرنسا مدينة الموصل الغنية بالنفط، مقابل مساعدتها في الحرب الدائرة في الجبهة العراقية فوافقت فرنسا على طلبها، ثم بدأت المذكرات تتبادل بين الطرفين بشكل سري، والتي عرفت بعدئذ باتفاقية (سايكس-بيكو) الموقعة في ١٦ ايار ١٩١٦<sup>(١١)</sup>.

بعد إن أكملت القوات البريطانية احتلالها للمدن العراقية ، تقدمت تلك القوات حتى وصلت إلى مسافة (١٢) كم جنوب مدينة الموصل، وبقيت فيها إلى أواخر تشرين الأول<sup>(١٢)</sup>، ثم أعلنت هدنة مودروس (Mudros)<sup>(١٣)</sup>، بين الحلفاء وتركيا في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، ولم تكن القوات البريطانية قد دخلت الموصل، ألا ان القائد البريطاني تلقى تعليمات من وزارة البحرية البريطانية تطلب منه التقدم شمالاً وتحتل الموصل<sup>(١٤)</sup>، وعليه سيطرة القوات البريطانية على مدينة الموصل، ولم تنتظر فرنسا بعين الأرتياح إلى ما تقدمت عليه بريطانيا لأنها كانت تعد الموصل من مكتسبات اتفاقية سايكس-بيكو فبدأ فصل من الصراع البريطاني الفرنسي عليها انتهى بعقد اتفاقية سان ريمو في ٢٤ نيسان ١٩٢٠، بعدما حصلت فرنسا على نسبة ٢٥% من حصة شركة النفط التركية، وهي في الأساس حصة ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى<sup>(١٥)</sup>.

وعند انتهاء الحرب أخذت الولايات المتحدة تراقب المفاوضات البريطانية -الفرنسية لاقتسام نفط الموصل بقلق كبير، واعتبرت واشنطن الاتفاقيات المعقودة بينهما اتفاقيات احتكارية تغطي الحقوق الأمريكية في العراق خاصةً وإن الولايات المتحدة تعتبر ان لها الحق في أن تعامل على قدر من

المساواة مع حليفها بريطانيا وفرنسا<sup>(١٦)</sup>، وطالبتها بتطبيق سياسة الباب المفتوح (Open Door Policy)<sup>(١٧)</sup>، وظهرت أولى صور التنافس والصراع البريطاني-الأمريكي حول نفط العراق، عندما علمت الحكومة البريطانية بأن إحدى شركات النفط الأمريكية تحاول إرسال عدد من خرائطها للتنقيب عن النفط في العراق بصورة سرية<sup>(١٨)</sup>، الأمر الذي دفع ارنولد ولسن (A. T. Wilson) الحاكم المدني في العراق بالتحري عن هذا الأمر، وفي بداية أيلول ١٩١٩ اتبين فعلاً بوجود اثنين من الجيولوجيين الأمريكيين وهم يقومون بالبحث والتحري في العراق عن منابع النفط، كما تبين بانهم تابعون لشركة نفط سوكوني الأمريكية فقام ولسن بطردهم من العراق<sup>(١٩)</sup>.

#### المبحث الثاني. التنافس البريطاني الأمريكي بين الحربين.

أثار احتكار بريطانيا للنفط في الأراضي المشمولة بالانتداب البريطاني استياء حكومة الولايات المتحدة، وتساءلت لماذا تمنع شركات النفط الأمريكية من التنقيب في العراق في حين تتساهل الحكومة البريطانية مع المساهمين في شركة النفط التركية، بالبحث والتحري عن النفط في عموم أراضي العراق وعدت نظام الانتداب البريطاني على المناطق الخاضعة لها ستار خفيف لنظام الحماية القديم<sup>(٢٠)</sup>.

في تلك الاثناء طلب وليم بل (William peel) وكيل وزارة الخارجية الأمريكية من الوفد الأمريكي في مؤتمر الصلح بيان أهمية نفط العراق، وضرورة إسهام الشركات الأمريكية في استغلاله، وكان بل قد عمل لسنوات عدة في شركة نفط ستاندر (نيويورك) قبل الحرب، ولهذا فإنه يعبر بدقة عن المصالح الأمريكية<sup>(٢١)</sup>، كما طالب والتر تيغل (W.C. Teagle) رئيس شركة نفط ستاندر نيوجرسي عن طريق دائرة المعادن الأمريكية السماح لشركته بإرسال فرقة مسح جيولوجي إلى العراق، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بمفاتحة بريطانيا بالموضوع<sup>(٢٢)</sup>، إلا أن الرد البريطاني على الطلب كان الرفض مما دفع الشركات الأمريكية إلى تحريض الحكومة الأمريكية على التدخل في هذا الامر، بصورة تحقق نتائج ايجابية لهذه الشركات<sup>(٢٣)</sup>، مما دفع تيغل للاكتئاب من سياسة بريطانية لإبعاد النفوذ الأمريكي عن نفط العراق حتى إنه قال ((إن خطر السيطرة البريطانية على أعمال شركة نيوجرسي أكبر من خطر انتصار المانيا في الحرب...))<sup>(٢٤)</sup>.

من ناحية أخرى أثبتت ضجة في الصحافة والكونكرس الأمريكي حول احتمالية نضوب الاحتياطي الأمريكي، وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى موارد خارجية للنفط، والجدير بالذكر أن المصالح الأمريكية كانت تسيطر على ثلاثة أرباع الإنتاج العالمي للنفط، وعلى ٥٠% من تجارة النفط في

بريطانيا نفسها، لاسيما وأن الولايات المتحدة كانت تجهز الحلفاء بـ ٨٠ % من منتجات النفط، كل هذه الأمور دفعتها إلى البحث عن مصادر أخرى<sup>(٢٥)</sup>.

وجدت الحكومة الأمريكية أن المنافسة مع الحكومة البريطانية بشأن نفط العراق، لا يمكن حلها بالوسائل الدبلوماسية، الأمر الذي حدا بالحكومة الأمريكية إلى دعوة شركاتها النفطية للاتحاد في جبهة واحدة للوقوف بوجه المصالح البريطانية والمشاركة في استثمار نفط العراق بما ينسجم وسياسة الباب المفتوح<sup>(٢٦)</sup>، وفي ٣ تشرين الثاني ١٩٢١ قدم ممثلوا هذه الشركات خطاباً إلى الحكومة الأمريكية أعلنوا فيه استعدادهم ورغبتهم في القيام بالتحريات عن نفط العراق، وأضافوا بأنهم جهزوا فريقاً من الجيولوجيين والمهندسين يمثلون هذه الشركات المتحدة، وهم مستعدون لبدء العمل حال استلامهم الاذن بذلك<sup>(٢٧)</sup>.

لكن التجاهل المقصود من الإدارة البريطانية للشركات الأمريكية حتم على الخارجية الأمريكية إلى إعادة الضغط على الحكومة البريطانية بشأن السماح لها بالمشاركة في التنقيب في أراضي نفط العراق، إذ أرسلت الخارجية الأمريكية مذكرة جديدة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٢١ لخصت فيها موقفها من امتياز شركة النفط التركية، والقاضي بعدم اعترافها بشرعية هذه الشركة، ونتيجة ذلك فإن الحكومة الأمريكية تدعو إلى ضرورة حسم الموضوع بالجوء إلى اجراء التحكيم بشأن شرعية امتياز شركة النفط التركية<sup>(٢٨)</sup>.

بعد اجتماعات مكثفة للحكومة البريطانية، قررت الموافقة على إعطاء الأمريكيين حصة في شركة النفط التركية وتجنب عرض الامتياز إلى التحكيم، وأن تبدأ بالمفاوضات مع شركة نفط ستاندر نيوجرسي، ويخول جون كادمن (Jones Cadman) مستشار شركة النفط الانكلو-الفارسية في الدخول لتلك المفاوضات<sup>(٢٩)</sup>، وبناءً على ذلك سافر كادمن إلى واشنطن في بداية عام ١٩٢٢، وعرض على الشركات الأمريكية حصة من شركة النفط التركية لتوحيد رأس مال الشركة وتضافر الجهود والخبرات في استثمار نفط العراق، كذلك عرض تخفيف التنافس البريطاني الأمريكي في كل النشاطات الاقتصادية، مع مراعاة سياسة الباب المفتوح التي ايدها بوضوح<sup>(٣٠)</sup>.

وبعد محادثات بين ممثلي شركات النفط اقترحت المجموعة الأمريكية ان يكون الباب مفتوحاً لجميع شركات النفط العالمية الأخرى، بعد أن تختار شركة النفط التركية (١٢) قطعة مساحة كل منها لا تتجاوز (١٦) ميلاً مربعاً، ثم يعرض الباقي من الامتياز الذي يعادل نحو (١٥٠,٠٠٠) ميل مربع للأيجار بعدما يعرض إلى الجمهور أو أية شركة نفطية أخرى مهتمة بنفط العراق، وتسمح هذه السياسة

كذلك شركة النفط التركية بأن تكون لها الحرية التامة بأن تحصل على إيجارات ثانوية كما يحق لأية شركة نفط أمريكية أخرى أن تهتم بنفط العراق<sup>(٣١)</sup>.

إلا أن شركة النفط التركية والمساهمين فيها رفضوا هذا المقترح، كما أن ممثلي شركات النفط الأمريكية أصروا على زيادة نسبة أسهامهم في الشركة ٢٠% من الأسهم، وعلى الرغم من تساهل بعض أعضاء شركة النفط التركية مع الشركات الأمريكية حول قبول هذه الزيادة، لكن هذه المجموعة عادت ورفعت من سقف نسبتها في شركة النفط التركية مستغلة مرونة الشركة، إذ طالبت بأن لا تقل حصتها عن حصص الأطراف الأخرى<sup>(٣٢)</sup>.

أخذ الصراع البريطاني الأمريكي البريطاني شكلاً آخر بعد ظهور ما يعرف (بمشكلة الموصل)<sup>(٣٣)</sup>، إذ تركت الكثير من التناقضات بين الدول الاستعمارية دون حل، ولا سيما بين بريطانيا والولايات المتحدة فضلاً عن الدور المحوري الذي لعبته تركيا في تأجيج هذه الأزمة، وحاولت بريطانيا استمالة الوفد الأمريكي المشارك في المؤتمر إلى جانبها في مؤتمر لوزان وذلك بدعم موقف بريطانيا فيه، مقابل اعتراف الحكومة الأمريكية بشرعية امتياز شركة النفط التركية، إلا أن وزارة الخارجية الأمريكية أصرت على وجوب مصادقة الحكومة العراقية عليه قبل كل شيء<sup>(٣٤)</sup>، وكشفت بعض المصادر أن الأمريكان لجأوا إلى مساندة ثوار ثورة العشرين بصورة سرية عن طريق شركة نفط ستاندر الأمريكية<sup>(٣٥)</sup>، في سبيل زيادة الضغط على الحكومة البريطانية لمنحها حصة في شركة النفط التركية واستثمار نفط العراق.

وبرزت مشكلة جديدة زادت من حجم الصراع البريطاني الأمريكي على نفط العراق إذ طالب (٢٢) وريثاً للسلطان عبد الحميد الثاني بأملكه الخاصة التي ضمها إلى خزنته الخاصة وفق فرمانات سلطانية سابقة<sup>(٣٦)</sup>، إذ كان هؤلاء الورثة قد أوكلوا قضيتهم إلى شركة نفط أمريكية لضمان حقوقهم في أراضي العراق وانتدبت هذه الشركة المحامي الأمريكي صموئيل انترماير (Samuel Untermyer) إلى لوزان، وفي الوقت نفسه حاولت شركة نفط ستاندر شراء حقوق الورثة في سبيل قطع الطريق على شركة النفط التركية<sup>(٣٧)</sup>، إلا أن الورثة فشلوا في مساعدهم، ولا سيما وأن وزارة الخارجية الأمريكية تجنبت أداء دور مباشر في تلك المفاوضات<sup>(٣٨)</sup>.

في تلك الاثناء ظهر كولبي جستر من جديد للمطالبة بامتيازته القديم فقد وجدت الحكومة الأمريكية بأن امتياز جستر مشابه من الناحية القانونية لامتياز شركة النفط التركية، وعليه فإن مشروع جستر يمثل ورقة رابحة لها في تهديد بريطانيا ومصالحها في شركة النفط التركية<sup>(٣٩)</sup>، وفي ١٠ نيسان

١٩٢٣ قررت الحكومة التركية منح جستر امتياز بناء سكك حديد واستثمار نقط العراق ونقله في أنابيب أمريكية إلى البحر المتوسط والبحر الأسود عبر الأراضي التركية<sup>(٤٠)</sup>.  
قدمت الحكومة البريطانية احتجاجاً رسمياً في ٣٠ نيسان ١٩٢٣ إلى الحكومة الأمريكية عن طريق سفيرها في واشنطن أوكلاند كدس (A.Ceddes)، وأعلنت بأنها لن تعترف بقانونية هذا الامتياز، لأن الحكومة التركية لا تستطيع منح امتيازات في العراق لأنه خارج سيطرتها وأقرت بأن ولاية الموصل جزءاً لا يتجزأ من الأراضي العراقية التي هي تحت حماية القوات البريطانية، وبالتالي فإن امتياز جستر يعد ملغياً من الناحية العملية، ولا يجوز لحكومة انقرة أن تمنح أي امتياز في العراق<sup>(٤١)</sup>.  
كان مقدراً للحكومة الأمريكية أن تستمر في الدفاع عن سياسة الباب المفتوح، لضمان مصالحها في نفط العراق، غير أن امتياز جستر قد أثار الشركات النفطية الأمريكية، ونتيجة ذلك وجدت الحكومة الأمريكية بأنه ليس من السهل مجارة الدبلوماسية البريطانية في قضية امتياز نفط الموصل، وأن الحكومة الأمريكية لا تؤيد امتياز جستر، أو أية مطالب لمواطنين أمريكيين في امتيازات أخرى<sup>(٤٢)</sup>، هذا الأمر أشعر الحكومة التركية بأن الولايات المتحدة غير راغبة في دعم امتياز جستر ولا حتى التعاون معها في كسب ولاية الموصل إلى جانبها، فاضطرت إلى إلغاء الامتياز في ١٨ كانون الأول ١٩٢٣<sup>(٤٣)</sup>.

وفي ١٤ اذار ١٩٢٥ وافقت الحكومة العراقية على منح شركة النفط التركية امتياز نفط ولاية الموصل وبغداد<sup>(٤٤)</sup>، وبغض النظر عن المساهمين في الشركة فقد كانت بريطانيا هي المالك والمسيطر الوحيد على الشركة، مما أثار الشركات الأمريكية التي احتجت ورفضت التسليم بهذا الامتياز، ولم تعبأ بريطانيا بهذا الاحتجاج، ونتيجة للقرارات التي بعثها احد الجيولوجيين التابعين لشركة ستاندر الأمريكية بالتحري في العراق عام ١٩٢٦ في ولاية الموصل عن احتمال وجود النفط بكميات كبيرة<sup>(٤٥)</sup>، أخذت الشركات الأمريكية تقلل من نسبة مطالبها في الانضمام لشركة النفط التركية، حتى دخلت في مفاوضات مع شركة النفط التركية عام ١٩٢٧<sup>(٤٦)</sup>.

توصل الطرفان الى منح الشركات الأمريكية حصة ٢٥% من حصص شركة النفط التركية، بالمقابل وافقت الشركات الأمريكية على مادة الحرمان الذاتي (Self Denyin Articl)<sup>(٤٧)</sup>، التي تقيد الشركات في الحصول على امتياز منفرد، وقدم الفرنسيون في تشرين الأول ١٩٢٧ خارطة أشار عليها بـ(الخط الأحمر)، المناطق التي يسري عليها مفعول مادة الحرمان الذاتي الاحتكاري، فاعترض البريطانيون عليها ووجدوا الخريطة غير دقيقة<sup>(٤٨)</sup>، أما الأمريكيين فأنهم وجدوا أنفسهم أمام أمرين إما الرفض أو القبول، وبقيت تلك الصراعات دائرة بين الشركات وكان من الممكن ان تطول المفاوضات وقتاً أطول

لولا ان حدثاً هاماً قد وقع في العراق، سال لعاب المتفاوضين عليه، إذ تفجر النفط في منطقة (بابا كركر) في مدينة كركوك في ١٤ تشرين الأول ١٩٢٧<sup>(٤٩)</sup>، وكان معدل إنتاج هذا البئر ٩٠ ألف برميل في اليوم، وقد غطى مساحات واسعة من الوديان وانتشر النفط الأسود في بعض القرى المجاورة للبئر، مكوناً نهراً عرضه ١٠٠ قدم<sup>(٥٠)</sup>، كما جرت عمليات الحفر في مناطق أخرى، إذ تم الحفر في بئر جمبور في كركوك وأظهرت قليلاً من النفط والغاز بينما كانت النتائج جيدة في القيارة غربي نهر دجلة<sup>(٥١)</sup>.

وعليه ازدادت إطماع وأمال الشركات النفطية في نفط العراق، الأمر الذي أدى الى جمع أعضاء شركة النفط التركية ومن ثم تكوين (كارتل)<sup>(٥٢)</sup>، يهدف الى تكوين مجموعة واحدة في الشركة<sup>(٥٣)</sup>، وحددت مناطق الاستثمار لكل الشركات المساهمة على ضوء خارطة (الخط الأحمر) وذلك في ٣١ تموز ١٩٢٨<sup>(٥٤)</sup>، وكانت محاضر الجلسات سرية في لندن، إذ وافقت جميع الأطراف على احترام هذه الخارطة لمدة عشرين عاماً<sup>(٥٥)</sup>، والتزم المتعاقدون بأن لا تكون مهمتهم في استثمار النفط من اجل الربح، وان تكون كميات النفط المنتجة والمعرضة في الموانئ البحرية تباع بسعر مساو لسعر التكاليف والإنتاج والنقل بين أعضاء الشركة<sup>(٥٦)</sup>.

وبقي الصراع البريطاني الأمريكي على نفط العراق مستمراً، إذ سعت شركات نفطية أمريكية وبريطانية من خارج المجموعة المساهمة في شركة نفط العراق<sup>(٥٧)</sup>، إلا ان الحكومة العراقية وافقت وتحت الضغط البريطاني على منح شركة إنماء النفط البريطانية المحدودة (The British Oil Development Co.) امتيازاً نفطياً في لأراضي الواقعة غربي نهر دجلة شمال خط العرض ٣٣ درجة من مدينة الموصل. وفي ٢٥ أيار ١٩٣٢ تم توقيع عقد الامتياز مع الشركة التي تحول اسمها الى شركة نفط الموصل (Mosul Petroleum Co Ltd (M.P.C)) ولمدة ٧٥ عاماً، وبمساحة بلغت ٤٦٠١٠ ميل مربع<sup>(٥٨)</sup>.

اتجهت أنظار الشركات الأمريكية نحو أراضي نفط البصرة، للحصول على امتياز خاص لها من الحكومة العراقية، إلا أن المصالح البريطانية بدعم من السفارة البريطانية حالت دون اتمام الامتياز<sup>(٥٩)</sup>، مما دفع شركة نفط العراق لطلب الامتياز، وحصلت عليه في ٢٩ تموز ١٩٣٨ وتم تكوين شركة لنفس المساهمين في شركة نفط العراق تحت اسم (شركة نفط البصرة)، وبذلك تمكنت شركة نفط العراق من أن تحصل على ثلاثة امتيازات غطت مساحة إجمالية ٤٣٧٧١٨ كيلو متر مربع أي ٩٩.٨% من الأراضي العراقية<sup>(٦٠)</sup>.



### المبحث الثالث. ميادين التنافس بين شركات النفط البريطانية والأمريكية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية.

ظهرت في الولايات المتحدة موجة من الدعاية القوية في أوساط الرأي العام الأمريكي وفي المدة ١٩٤١-١٩٤٢ بالتحديد عن قرب نضوب آبار النفط الأمريكية المحلية وعن زيادة اعتمادها على الواردات الأجنبية، وكان الهدف من هذه الدعاية هو تحقيق سيطرة أكبر للمصالح النفطية الأمريكية على نفط منطقة (الشرق الأوسط) وإضعاف نفوذ بريطانيا في المنطقة وعقد اتفاقيات نفطية بين حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا تتيح للأولى احتلال المركز المسيطر على (الشرق الأوسط) ونقطه (٦١).

ونتيجة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) تضاعفت أهمية النفط، إذ استهلك خلال الحرب مئات الملايين من الأطنان مما زاد في تلهف الدول العظمى في الحصول على امتيازات النفط وتخزين الملايين من أطنانه وضمان الكثير من موارده (٦٢)، ولما كانت المصالح النفطية الأمريكية مشتركة بشركة نفط العراق، فكان أي عامل سلبي على الشركة يهدد مصالح أمريكا، لذلك كان مركز أمريكا قلقاً في العراق، فعندما نشبت الحرب العالمية الثانية وبروز الأزمة العراقية البريطانية وأحداث مايس، ازداد شعور العداء ضد شركات النفط بزيادة شعور العداء ضد بريطانيا، مما زاد من مخاوف الجماعات الأمريكية المساهمة في الشركة من احتمال إلغاء الحكومة العراقية لامتياز شركة نفط البصرة بعد انتهاء الوقت المحدد لها بالشروع بالحفر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٤١ (٦٣).

وبناءً على ذلك اعتقدت الحكومة الأمريكية أن رغبة الحكومة العراقية من وراء إلغاء الامتياز هو فسخ المجال أمامها لاستثمار نفط البصرة، فوجدت الفرصة سانحة لانتزاع الامتياز وتمتين علاقتها بالعراق، إذ قامت الحكومة الأمريكية بالضغط على نوري السعيد (رئيس الوزراء) وأغرائه بوساطة وزيرها المفوض في بغداد بهدف تشجيعه على إلغاء الامتياز ومنحه للشركات الأمريكية (٦٤)، إلا أن نوري السعيد عبر عن أسفه لهذا المقترح، وبالمقابل قال ممثل شركة نفط العراق جون سكليروس (John sclerosis) أن المصالح الأمريكية لا تشكل سوى أقلية في مجلس الإدارة، هذا الأمر دفع نوري السعيد وسكليروس على الإسراع في التفاهم حول التمديدات التي طلبتها شركتا نفط البصرة والموصل، وفي ٢٢ آذار ١٩٤٣ وقعت بالأحرف الأولى اتفاقيتين أرسلتا إلى مجلس إدارة الشركة لاختيار أحدهما (٦٥).

أما الصورة الثانية من صور الصراع النفطي البريطاني الأمريكي خلال سني الحرب فقد ظهر عندما تبلفت وزارة الخارجية الأمريكية بوجود أعمال تخريب من قبل موظفين بريطانيين في العراق لعرقلة أعمال شركة نفط العراق وكانت هذه الأعمال التخريبية لغرض إفادة وتطوير أعمال شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية والتي تمتلكها بريطانيا لوحدها<sup>(٦٦)</sup>، إذ أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً إلى الوزير المفوض الأمريكي في بغداد في ١٨ كانون الثاني ١٩٤٣ فحواه أن وزارة الخارجية الأمريكية علمت من مصادرها أن السبب وراء تدمير النفط والتجهيزات العائدة لشركة النفط العراقية في منطقة الموصل هو شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية، إذ أكدت هذه المصادر على أن هذا العمل التخريبي قد دبر من قبل الجيش البريطاني معللاً سبب ذلك أن هناك قضايا عسكرية وأمنية تستلزم تدميرها ، إذ أنها قد دبرت لغرض القضاء على التنافس التجاري، كما أن المصادر تؤكد أن ١٠-١٢ ألف طن من المعدات وأدوات الحفر العائدة لشركة نفط العراق والتي سيطر عليها الجيش البريطاني قد شحنت من البصرة إلى جهة غير معلومة وتستعمل الآن من قبل شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية وسوف لن تعاد إلى شركة نفط العراق . ويتضح من هذا التقرير ان بريطانيا أرادت إبعاد خطر المنافسة الأمريكية من خلال القضاء على ممتلكات شركة نفط العراق والتي لأمریکا فيها نسبة ٢٣,٥% والسيطرة على هذه المنابع عن طريق شركة النفط الإنكليزية-الإيرانية<sup>(٦٧)</sup>.

ولم تقف بريطانيا عند هذا الحد بل قامت بسد كل الآبار التي كانت في حاله جيدة وتحديد الحقول التابعة لشركة نفط الموصل في عين زالة وحقول القيارة ، وفعلت الشيء ذاته في آبار نفط كركوك ونقلت ما مخزون فيها من معدات الى البصرة<sup>(٦٨)</sup>، إلا ان تطورات الموقف العسكري الذي سار لصالح الحلفاء جعل القيادة العسكرية البريطانية تترئس في أمر تدمير منشآت النفط في الموصل وكركوك، لكن هذا الاحتمال ظل قائماً حتى انتصار الحلفاء على دول المحور وخسارة ألمانيا الحرب في عام ١٩٤٥<sup>(٦٩)</sup>.

بقي الصراع البريطاني-الأمريكي قائماً على نفط العراق بعد الحرب العالمية الثانية لاسيما بعدما ازداد الطلب عليه، وإعمار ماخلفته الحرب، وفي نفس الوقت أخذت الشركات الأمريكية بتعميم مبدأ مناصفة الأرباح في امتيازاتها في الشرق الأوسط وأعلنت حرباً ضد شركات النفط البريطانية، للاستحواذ على أكبر قدر من احتياطي النفط فانعكس هذا الصراع والتنافس الشديد بين هذه القوى على نفط العراق<sup>(٧٠)</sup>، إذ تم تطبيق هذا المبدأ في فنزويلا عام ١٩٤٨، ثم أخذت المملكة العربية السعودية بتطبيقه مع شركة أرامكو الأمريكية في عام ١٩٥٠، ثم طبقتها الكويت في عام

١٩٥١<sup>(٧١)</sup>، وسارت إيران تطالب بتطبيق هذا المبدأ، وبعد رفض الشركات أعلنت إيران في عهد حكومة الدكتور مصدق تأميم النفط الإيراني في ١٥ آذار ١٩٥١<sup>(٧٢)</sup>.

لذلك وبسبب ضغط الرأي العام في العراق اضطرت الحكومة العراقية بمطالبة شركات النفط العاملة في العراق بتعديل امتيازات النفط أو الغائها، لاجل ذلك دعمت الحكومة الأمريكية شركاتها النفطية للحصول على الامتيازات في العراق وبصورة خاصة امتياز شركة البصرة، ففي بداية عام ١٩٥١ زار عدد من مسؤولي شركات النفط الأمريكية لغرض اقناع المسؤولين العراقيين باعطاء امتياز شركة نفط البصرة إلى إحدى الشركات الأمريكية المستقلة، وتعهدوا بإنتاج ٢٠ مليون طن من النفط سنوياً وأن تقسم الأرباح الصافية مناصفةً بينها وبين العراق<sup>(٧٣)</sup>، دفعت الولايات المتحدة الوسيط الدولي ويليام ريكيت (William Rickett) ممثلاً عن شركة سلفر الأمريكية النفطية لغرض مفاوضات الحكومة العراقية بخصوص التخلي عن امتيازات شركتي نفط البصرة ونفط الموصل لصالح الشركات الأمريكية، مما دفع السفير البريطاني في بغداد إلى الاتصال بنوري السعيد رئيس الوزراء العراقي للتعرف على وجهة نظر الحكومة العراقية والعروض التي قدمها ريكيت، إذ أن نوري السعيد أخبر السفير البريطاني بأنه من المحتمل إعطاء امتياز شركة نفط الموصل إلى ريكيت وأن يعوض شركة نفط العراق عن الخسارة التي لحقتها من جراء خسارتها لحقول شركة نفط الموصل، وأن يعطى في المقابل امتياز شركة نفط البصرة إلى البريطانيين في محاولة لإرضاء الطرفين<sup>(٧٤)</sup>.

أثار هذا الموقف حفيظة بريطانيا بعدما ضغطت الشركات الأمريكية على شركات النفط البريطانية لتطبيق مناصفة الأرباح، ودعت الشركات الأمريكية إلى إرضاء مطالب الوطنيين بتعميم مبدأ مناصفة الأرباح كوسيلة للوقوف بوجه انتشار حركة التأميم<sup>(٧٥)</sup>، وهنا اتفقت الحكومتان البريطانية والأمريكية على توجيه انذار إلى الحكومة العراقية بطريقة غير مباشرة تحذرها فيه من اتخاذ أي خطوة لتأميم آبار النفط<sup>(٧٦)</sup>، وفي الوقت نفسه كانت الحكومة الأمريكية تعمل سراً على تحري الحكومة العراقية بالمطالبة بتطبيق قاعدة مناصفة الأرباح<sup>(٧٧)</sup>.

ونتيجة الضغط الجماهيري الكبير الذي تعرضت له الحكومة العراقية والدور الخفي الذي كانت تلعبه أمريكا من حث الساسة العراقيين على ضرورة تعديل الامتيازات النفطية والتمسك بمبدأ مناصفة الأرباح، دفع الحكومة البريطانية وبعد مفاوضات طويلة بين الحكومة العراقية وشركة نفط العراق إلى التوقيع على اتفاقية مناصفة الأرباح والتي وقعت بتاريخ ٣ شباط ١٩٥٢<sup>(٧٨)</sup>.

**المبحث الرابع. موقف الحكومة العراقية من التنافس البريطاني الأمريكي على ثروات البلاد النفطية**  
في ٢٣ آب ١٩٢١ تم تتويج الملك فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق بما فيها الموصل وفق استفتاء شعبي، والجدير بالذكر أن عملية اختيار الملك فيصل جاءت وفق التعهدات البريطانية وإيفاء منها للثورة العربية التي وقعت بجانبها في الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية<sup>(٧٩)</sup>، وكان لثورة العشرين التي اندلعت في العراق وما نتج عنها من خسائر بجانب القوات البريطانية قد أخرجت موقفها الدولي وكانت أحد الأسباب التي أدت الى تشكيل الحكومة العراقية، التي واجهت في بدايتها مشكلة الموصل التي ألقت أنقالها عليها، وحفزت الدول الاستعمارية في الحصول على امتياز والتنقيب عن نفط الموصل<sup>(٨٠)</sup>.

لم تكن تلك المساومات البريطانية-الأمريكية على نفط العراق خافية على الحكومة والشعب العراقي، اذا فضحت الصحافة المحلية والدولية التنازلات المتبادلة بين الدول المشاركة في المؤتمر على ولاية الموصل، وكانت شركة النفط التركية قد قدمت طلباً الى الحكومة العراقية، مطالبةً إياها بامتنياز جديد في ولاية الموصل وبغداد<sup>(٨١)</sup>، الا ان الحكومة العراقية وعن طريق مجلس الوزراء الذي عقد جلسة في ٢ كانون الأول ١٩٢٢ رفض استثمار اياً من منابعه النفطية<sup>(٨٢)</sup>.

عادت شركة النفط التركية وقدمت طلباً اخر الى الحكومة العراقية في عام ١٩٢٣، ترجوا فيه منحها امتياز نفطي جديد في ولاية الموصل وبغداد<sup>(٨٣)</sup>، وبما ان معظم أصحاب المصالح كانوا من البريطانيين وحلفائهم، فقد تدخل المندوب السامي البريطاني في العراق وبدأ يضغط على الحكومة العراقية بضرورة الاعتراف بامتنياز شركة النفط التركية<sup>(٨٤)</sup>، عندها قررت الحكومة العراقية في ١٣ اب ١٩٢٣ بعدم اعترافها بالامتنياز الذي تدعيه شركة، وأوعزت الى وزير المالية ساسون حسيقل بالمفاوضة نيابة عن الحكومة العراقية أثناء وجوده في لندن مع الشركات المتقدمة في طلب امتياز نفط العراق من الحكومة العراقية<sup>(٨٥)</sup>، وكان موقف الحكومة العراقية يهدد المصالح البريطانية في العراق، وفي الوقت نفسه يشجع الشركات الأمريكية في مسألة عدم اعتراف العراق بامتنياز شركة النفط التركية، وبعد مباحثات في بغداد بين بريطانيا والحكومة العراقية<sup>(٨٦)</sup>، تقرر تأليف لجنة تشمل عدداً من الوزراء العراقيين والمستشارين لدراسة مسودة الامتنياز<sup>(٨٧)</sup>.

وبعد مفاوضات وتنازلات قررت الحكومة العراقية في ١٤ اذار ١٩٢٥ الموافقة على منح شركة النفط التركية امتياز نفط ولاية الموصل وبغداد<sup>(٨٨)</sup>، على ان التوقيع لم يمر بسلام، اذ صاحبه سخط شعبي واسع، وقدم كل من وزير المعارف محمد رضا الشيبيني ووزير العدلية رشيد عالي الكيلاني

استقالتهما من الحكومة<sup>(٨٩)</sup>، وجاءت أسباب الاستقالة بسبب ان هذه الاتفاقية فيها إجحاف لحقوق الشعب بعدم مشاركتهم في الشركة أولاً وسلب حقه في ثروته النفطية ثانياً<sup>(٩٠)</sup>.

كان من المقرر حسب مانصت عليه المادة (٥) من امتياز ١٤ اذار ١٩٢٥، ان تقوم شركة النفط التركية بانتقاء ٢٤ قطعة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة تختارها الشركة خلال ٣٢ شهراً، وان تبدأ بإعمال التنقيب فيها<sup>(٩١)</sup>، غير ان الشركة لم تقم بالتزاماتها، وأهملت تطبيقها ، الأمر الذي أدى الى خلاف بين الحكومة العراقية وشركة النفط التركية<sup>(٩٢)</sup>.

ادعت الشركة ان وضع النفط العالمي غير مستقر، بسبب الطلب والعرض، فضلاً عن الجهود العسيرة التي بذلتها الشركة في منطقة بابا كركر أثرت بدورها على سير عمليات التنقيب لكن في الحقيقة ان الشركة كانت تماطل في ذلك، لكي تزيد من مدة اختيار القطع لها<sup>(٩٣)</sup>، الا ان الحكومة العراقية تنبعت الى ذلك ورفضت فكرة التمديد، وأعلنت الشركة بانها لن تقبل بعد ٢٩ تشرين الثاني ١٩٢٩ بأي تمديد<sup>(٩٤)</sup>، الا ان الحكومة العراقية وتحت ضغط الحكومة البريطانية وافقت على تمديد اختيار قطع الاراضي النفطية، الامر الذي ادى الى قيام حملات للمعارضة على سياسة الحكومة في البرلمان العراقي، وراح النواب يطالبون بإلغاء امتياز شركة نفط العراق، في مجلس النواب ويبينون ايضاً ان التمديدات التي منحت للشركة تمت بصورة غير مخالفة للقانون، وطالبوا ايضاً بتقديم الوزارات التي وافقت عليها إلى المحاكمة والتحقيق النيابي<sup>(٩٥)</sup>.

وعندما منحت الحكومة العراقية امتياز نفط الموصل لشركة إنماء النفط البريطانية، دون الشركات الامريكية كما مر ذكره سابقاً، كانت نصوص الاتفاقية قد احيلت الى مجلس النواب للمصادقة عليها، الا ان اللجنة الاقتصادية التابعة للمجلس اعترضت على بعض موادها بعد دراستها، لاسيما فيما يخص الجوانب المالية والضرائب وطالبت بالحصول على تأمينات مالية بوصفها تعويضات للعراق في حالة عدم استخراج النفط في الموصل بالوقت المحدد<sup>(٩٦)</sup>، وعند مناقشة الاتفاقية في ١٤ ايار ١٩٣٢، انتقدها النواب لانها جاءت مشابهة لاتفاقية عام ١٤ اذار ١٩٢٥ مع العلم ان الظروف تغيرت عن تلك المرحلة، كما انها لم تضمن مشاركة العراق في اسهم الشركة، فأجاب رئيس الوزراء نوري السعيد بان الشركة عرضت على العراق المساهمة فيها، الا اننا رفضنا ذلك بسبب ان الأسهم قابلة للربح والخسارة، أما الإنتاج الصافي فلا خسارة فيه، وقد تساءل احد النواب ((هل ان الحكومة كانت حرة أم لا في منحها شركة استثمار النفط البريطانية دون غيرها في الحصول على نفط الموصل...)) فأجاب رستم حيدر وزير المالية نافياً وجود ما يؤثر على موقف الحكومة من ضغوط، ثم أوضح نوري السعيد ان الحكومة نشرت اعلاناً دعت فيه جميع شركات العالم دون استثناء للتنافس على نفط

الموصل، وان الحكومة كانت حرة التصرف في اختيار الشركة التي توافق طلباتها مصلحة البلاد<sup>(٩٧)</sup>، وبعد مناقشات طويلة لنصوص امتياز نفط الموصل، تم التصويت على الاتفاقية وحظيت بموافقة اغلب الأعضاء، اذ وافق عليها (٥٩) نائباً من أصل (٦٤) نائباً<sup>(٩٨)</sup>.

كما أثار امتياز نفط الموصل الكثير من التهم ضد المسؤولين عن توقيعه، بعدما أحرز بأساليب فاسدة منهم وقد كشف رئيس الوزراء العراقي حكمت سليمان هذا الأمر عندما قال عام ١٩٣٧ ((ان مبالغ كبيرة من المال قد تسلمها عدد من العراقيين عندما منح الامتياز))<sup>(٩٩)</sup>.

وفي اثناء الحرب العالمية الثانية كانت شركات نفط الموصل والبصرة قد قررت إيقاف أعمالها وبصورة تامة، وغادر معظم الخبراء العراق، وأصبح من الصعب استيراد الآلات والمعدات اللازمة لتنمية الإنتاج<sup>(١٠٠)</sup>، كما قررت الشركات وبإيعاز من الحكومة البريطانية بتقليص وتسريح عدد كبير من العمال والمستخدمين وعمال أنابيب النفط ومحطات الضخ في العراق، وهددت الآخرين بالفصل، في سبيل الضغط على الحكومة العراقية للوقوف معها في الحرب وتضييق الخناق على النفوذ الألماني الذي اخذ يدب في العراق وظهور تكتل وطني معارض لسياسة بريطانيا يقوده مجموعة من قادة الجيش في العراق<sup>(١٠١)</sup>، وفي هذه الاثناء شرعت السفارة البريطانية بتسجيل جميع السكان المدنيين من البريطانيين والأمريكان وسفرت القسم الأكبر منهم الى الحباينة لإسكانهم هنالك، وردت الحكومة العراقية بأعتقال جميع البريطانيين العاملين في شركات نفط الموصل وكركوك وخانقين عدا الذين تمكنوا من التسلل الى تركيا<sup>(١٠٢)</sup>.

ونتيجة لذلك انخفض انتاج النفط العراقي المصدر من ٢,٥ مليون طن عام ١٩٤٠، الى ١,٤ مليون طن عام ١٩٤١، مما الحق الضرر بالاقتصاد العراقي وتناقصت موارد ميزانيته في وقت اشتدت الحاجة لشراء الأسلحة ومعالجة الضائقة الاقتصادية التي أخذت تعصف بالبلاد<sup>(١٠٣)</sup>، كما أحدثت قلقاً لدى الجماعات المساهمة في الشركة وزاد خوفها أكثر من احتمال إلغاء امتياز شركة نفط الموصل والبصرة من قبل الحكومة العراقية، بسبب عدم تمكنها الإيفاء بالتزاماتها في الحفر والتحري والتصدير المنتظم، في وقت كانت ترفض فيه بريطانيا فتح باب المفاوضات لتعديل شروط امتياز نفط الموصل والبصرة مع الحكومة بحجة انها سوف تطلب قروضاً مالية<sup>(١٠٤)</sup>.

وعندما قرر مجلس إدارة شركات نفط العراق والموصل والبصرة أعتبار شركة النفط الفرنسية وكولبنكيان (G.S. culbenkian)<sup>(١٠٥)</sup>، من الأعداء على اثر سقوط فرنسا بيد الألمان اثناء الحرب، حاولت بعض الأطراف شراء حصتها، لاسيما المصالح الأمريكية وبدون استشارة الحكومة العراقية، الأمر الذي ولد امتعاضاً لدى بعض المسؤولين العراقيين، عندها شرعت الحكومة العراقية بسن

قانون للسيطرة على انتقال أو بيع أسهم شركات النفط<sup>(١٠٦)</sup>، كما أبدت الحكومة امتعاضها من تجاهل البريطانيين طلبات الحكومة العراقية المستمرة لزيادة إنتاج شركتي نفط الموصل والبصرة وعدم استثماره بالشكل الصحيح، في الوقت الذي يزداد فيه إنتاج إيران، وقررت عرض منح امتياز نفط الموصل والبصرة على الشركات الأمريكية<sup>(١٠٧)</sup>، ولأن بريطانيا كانت تحبذ إنتاج النفط من حقول كركوك، بسبب جودته العالية وكلفته القليلة فضلاً عن أن شركة النفط الأنكلو-الأيرائية كانت تحصل على ٧,٥% منه مجاناً على عكس نفط الموصل والبصرة التي تحصل فيه الحكومة على ٢٠% مجاناً<sup>(١٠٨)</sup>، وهنا حث نوري السعيد الأمريكيان في على ضرورة أن تكون حصة المصالح النفطية الأمريكية مساوية لحصة المصالح البريطانية في شركة نفط العراق والموصل والبصرة، ولتحقيق ذلك عرض نوري السعيد حصة الحكومة العراقية البالغة ٢٠% من امتياز نفط الموصل والبصرة على الأمريكيان على أساس أن العراق لا يمتلك القدرة الكافية لاستهلاك حصته من النفط المستخرج من المنطقتين، وبذلك تستطيع المصالح الأمريكية ضمان ما بين ٣٥ إلى ٤٠% من نفط الموصل والبصرة<sup>(١٠٩)</sup>.

أبدت المصالح الأمريكية اهتماماً متزايداً بتطوير إنتاج النفط في العراق في تلك الفترة، ولم يكن هذا الاهتمام خافياً على الحكومة البريطانية خاصة بعد تلقيها تقارير عديدة تفيد بوجود خطط أمريكية للقيام باكتشافات نفطية واسعة في العراق وإيران وغيرها من المناطق<sup>(١١٠)</sup>، ثم ازدادت مخاوف بريطانيا أكثر عندما قام الوصي عبد الأله بزيارة واشنطن في ٢٥ أيار ١٩٤٥، الأمر الذي أثار قلق الحكومة البريطانية حتى أن سفارتها في بغداد لم تشجع الوصي على الزيارة بحجة أن شهر حزيران سيشهد تطورات حربية، فضلاً عن انشغال الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالحرب<sup>(١١١)</sup>.

بلغت فجوة الخلافات بين الحكومة العراقية وإدارة شركات النفط حداً كبيراً، لاسيما في مسألة تعيين مديراً عراقياً في مجلس إدارة الشركة، حسب نصوص الامتيازات التي نصت على تمتع هذا المدير بالحقوق والامتيازات التي يتمتع بها المدراء الأجانب، من الراتب والمخصصات وحضور اجتماعات مجلس إدارة الشركة، إلا أن الشركة أهملت هذا الأمر وجعلت منصب المدير العراقي شكلياً وبدون فائدة، وقد حصرت الشركة صلاحيات هذا المدير بحدود ضيقة جداً، في حين منحت المدراء المنتخبين من قبلها صلاحيات تنفيذية واسعة<sup>(١١٢)</sup>.

وما إن دعمت الحكومة الأمريكية تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح في بعض الدول المنتجة للنفط، حتى ألقت بضلالها على الحكومة العراقية، إذ أخذت الأحزاب ترفع من سقف مطالبها على الحكومة في تأميم النفط العراقي من الشركات الأجنبية، أسوة بإيران، ففي ١٨ آذار ١٩٥١ وجه النائب محمد صديق شنشل أمين سر حزب الاستقلال سؤالاً إلى نوري السعيد رئيس الوزراء، قال فيه ((هل تفكر الحكومة

بتأميم مشاريع النفط في العراق، لاسيما بعد أن أقدمت إيران على خطوتها الجريئة في هذا الشأن)) الا ان رئيس الوزراء ماطل في الاجابه، وغادر القاعة<sup>(١١٣)</sup>، كما تقدم ١٨ نائباً في ٢٥ آذار ١٩٥١ الى مجلس النواب بطلب سن لائحة قانون تأميم شركات النفط في العراق<sup>(١١٤)</sup>، وأخذت كل قطاعات الشعب العراقي تؤيد فكرة التأميم اذ نشرت الصحف البرقيات والرسائل التي أعلن أصحابها مساندتهم للحركة لاسيما في مدينة الموصل<sup>(١١٥)</sup>، أما الحكومة فقد أعلنت أن المناداة بتأميم النفط ماهو الا شعار شيوعي، يقصد من ورائه تعطيل الثروة<sup>(١١٦)</sup>، وأعلن نوري السعيد أن النفط ملك للدولة وانه مؤتم من أصله وان الشركات هي بالأساس مستأجرة، فإذا خالفت الشروط يمكن استبدالها بغيرها<sup>(١١٧)</sup>، ولم تمر الاتفاقية بسلام فقد قدم عدد من الأعضاء في مجلس النواب استقالتهم، وغالبيتهم ينتمون الى حزب الاستقلال، وأخذت الأحزاب وصحفها تحرك الرأي العام العراقي نحو إلغائها وحدث إضراب عام بمقدرات البلد وهذا ماجاء في افتتاحية عدد كبير من الصحف العراقية لاسيما في الموصل اذ جاء في إحدى صحفها مقال تحت عنوان ((وهب السعيد ما لا يملك))<sup>(١١٨)</sup>.

ولم يكن موقف الحكومة العراقية من الصراع البريطاني - الأمريكي عند هذا الحد، اذ اصبح هذا الموقف اكثر وضوحا في مسالة بناء مصفى الدورة للنفط، بعدما اقدمت الحكومة العراقية على التفاوض مع شركة كيلوج الأمريكية (M.W. Kellog) لتزويد العراق بالمساعدات اللازمة لانشاء المصفى<sup>(١١٩)</sup>، ورغم التوقيع على الاتفاقية المذكورة إلا أن بريطانيا لم يكن يروق لها ذلك، فبدأت تبحث عن الذرائع والحجج لغرض عرقلة انشاء المشروع وصرف النظر عنه بحجة أن المشروع غير اقتصادي ويتطلب نفقات باهضة مما يؤدي إلى عرقلة الاتفاقية، الا ان الأحداث التي وقعت في إيران في عام ١٩٥١ والتي نتج عنها تأميم النفط هناك أجبرت بريطانيا على التساهل ، فقرر مجلس الوزراء أن يعهد إلى شركة كيلوج مرة ثانية لتجهيز المعدات والمكانن اللازمة لانشاء المشروع<sup>(١٢٠)</sup>، فجرى العمل في المصفى وافتتح المصفى في بغداد في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٥٥<sup>(١٢١)</sup>.

ورغم من أنه العراق هو المالك الثري للنفط إلا أنه لم يكن بالقدرة على التحكم بهذا المورد المهم، فكان دائماً يلجأ إلى شركة النفط العراق من أجل الحصول على قرض لمعالجة الأوضاع الاقتصادية المتردية ، إذ عقد في ١٧ آذار ١٩٥٧ اتفاقية مع شركة نفط العراق تضمنت أحد عشر بنداً حدد بموجبها كمية القرض وفترة تسديده والفوائد المترتبة عليه والعقوبة التي سيتحملها العراق في حالة عدم تسديده للديون<sup>(١٢٢)</sup>، فكانت الامتيازات التي حصلت الشركة خلال فترات متلاحقة تضمن لها السيطرة على منابع النفط إلى أطول فترة ممكنة ، ولم تكن تضع في حساباتها قيام ثورة في العراق تطيح بالنظام الحاكم آنذاك ، فمنذ ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أعلنت أسواق الاستعمار العالمي والبريطاني بشكل





المؤتمر العلمي الدولي الحادي عشر

نيسان / ٢٠١٩

جامعة واسط

مجلة كلية التربية

خاص أن ثورة تموز جاءت بضربة قاسية لمصالح الاستعمار بشكل عام ، إذ أنها أكبر ضربة وجهت  
لبريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية<sup>(١٢٣)</sup> .



(<sup>١</sup>) نوري عبد الحميد خليل ، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق ١٩٤٥-١٩٥٢ ، ط ١ ، (بغداد ، ١٩٨٠) ، ص ١٩ .

(<sup>٢</sup>) ماريان كنت، "المراسلات المتبادلة بين الخزائن الخاصة التركية وبين شركة سكة حديد الأناضول"، ترجمة، قاسم احمد العباس، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد ٥، السنة ٤، شباط ١٩٧٩، ص ١٨٠-١٨١.

(<sup>٣</sup>) وليم كوكس دارسي (١٨٤٩-١٩١٧) بريطاني من أصل كندي هاجر إلى استراليا وعمل مهندساً للمناجم وحصل على ثروة كبيرة من منجم للذهب عثر عليه هناك ، ثم عاد إلى بريطانيا في نهاية القرن التاسع عشر ووجه نشاطه للبحث عن النفط في فارس، للمزيد انظر، نوري سلمان غنام، "دارسي والنفط الايراني"، مجلة الاقتصاد، بغداد، العدد ١٩، السنة ١، ٢٨ اب ١٩٢٣، ص ٨-١٠.

(<sup>٤</sup>) مشعل حمودات، صناعة نفط العراق، وزارة التربية، (بغداد، ١٩٦٦)، ص ٥.

(<sup>٥</sup>) للأطلاع على تفاصيل امتياز جستر انظر، هشام سوادي هاشم السوداني، العلاقات الأمريكية العثمانية (١٩٠٨-١٩٢٠)، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، (جامعة الموصل، ٢٠٠٢)، ص ٧٨-٩٧.

(<sup>٦</sup>) سعاد رؤوف شير محمد، التغلغل الأمريكي في العراق ١٩٢١-١٩٣٩، اطروحة دكتوراه، كلية الاداب، (جامعة بغداد، ١٩٩٥).

(<sup>٧</sup>) عزيز الخفاف، دراسات عن الذهب الأسود "البتترول"، مطبعة اسعد، (بغداد، ١٩٦٩)، ص ٨.

(<sup>٨</sup>) للمزيد من التفاصيل انظر عيدان شبيب سليم الحمداني ، شركة النفط التركية المحدودة ١٩١١-١٩٢٩ دراسة تاريخية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الموصل، (كلية الاداب، ٢٠١٥).

(<sup>٩</sup>) قاسم أحمد العباس ، وثائق امتيازات النفط في العراق (وثائق منشورة) ، ج ١ ، (بغداد ، ١٩٧٢) ، ص ١٠-١١ .

(<sup>١٠</sup>) هشام مهروسة، "البتترول وقاعدة الضغط للأقطار العربية"، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد ٩-١٠، السنة ٢٢، تموز -أب ١٩٨٦، ص ٥٤.

(<sup>١١</sup>) سليم طه التكريتي، معركة النفط في العراق، ج ١، مطبعة الزهراء، (بغداد، ١٩٥٢)، ص ٤١-٤٢.

(<sup>١٢</sup>) هنري، آ فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمة، عبد المسيح جويده، ط ١، (العراق، ١٩٤٥) ، ص ٨٣.

(<sup>١٣</sup>) ميناء على بحر ايجة التركي.

(<sup>١٤</sup>) البرت منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة ، هاشم صالح التكريتي، مديرية مطبعة جامعة بغداد، (بغداد، ١٩٧٨)، ص ٢٤٥.

(<sup>١٥</sup>) للتفاصيل حول شروط الاتفاقية انظر، ماريان كنت، " اتفاقيات النفط ١٩١٩-١٩٢٠"، ترجمة، قاسم احمد العباس، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد ١٠، السنة ٤، تموز ١٩٧٧، ص ١٦٦-١٧١.

(<sup>١٦</sup>) ابراهيم خليل أحمد ، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية ١٩٠٨-١٩٢٢، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٧٥ ، ص ٤٠٦-٤٠٧ .

(<sup>١٧</sup>) تنص سياسة الباب المفتوح على : ١- معاملة رعايا جميع الأمم معاملة متساوية أمام القانون في الأراضي المشمولة بالانتداب . ٢- ان لا تكون الامتيازات الاقتصادية الممنوحة في الاراضي المشمولة بالانتداب امتيازات واسعة لدرجة تجعلها محصورة بفئة معينة . ٣- عدم منح امتيازات احتكارية بشأن أية مادة ، للمزيد انظر : تقرير لجنة التجارة الاتحادية الامريكية ، دور احتكار النفط الدولي في العراق ، (بغداد ، لا . ت .) ، ص ١٣ .

(<sup>١٨</sup>) وليم ستيفرز، السيادة والنفط العراق-تركيا-والنظام الدولي الانكلو-امريكي (١٩١٨-١٩٣٠)، ترجمة، علي البديري، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠١٠)، ص ٢٠٧-٢٠٨.

(<sup>١٩</sup>) F.O,371/10085,Mesopotamia,Geological surveys Carried Captain Noble and Captain Evans During 1919-1920,pp.82-83.

(<sup>٢٠</sup>) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، عالم المعرفة، (الكويت، ١٩٧٨)، ص ١٢ .

(<sup>٢١</sup>) ابراهيم علاوي، البترول العراقي والتحرر الوطني، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ٥٢.

(<sup>٢٢</sup>) تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، المصدر السابق، ص ١٤.

(<sup>٢٣</sup>) محمود الشرقاوي ، أمريكا وبتترول الشرق الأوسط ، (القاهرة .د. ت) ، ص ٦ .



- (٢٤) علاوي، المصدر السابق، ص ٤٥-٤٦.
- (٢٥) A. C. Bedford, "The World Oil Situation", Foreign Affairs, Vol. 1, No. 3, (March. 15, 1923), pp. 96-107.
- (٢٦) نادر العطار، "وثيقتان عن السياسة البترولية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط بعيد الحرب العالمية الأولى"، مجلة المعرفة، دمشق، العدد ١٢٣، أيار ١٩٧٢، ص ٢٤.
- (٢٧) محمد، المصدر السابق، ص ٩٤؛ خليل، المصدر السابق، ص ٣٩-٤٠.
- (٢٨) FRUS, No.287, The American Ambassador (Harvey) British Secretary of State for Foreign Office (Curzon), Vol.II, 17 November 1921, pp.89-93.
- (٢٩) William Stivers, "International Politics and Iraqi Oil, 1918-1928: A Study in Anglo-American Diplomacy", The Business History Review, Vol. 55, No. 4 (Winter, 1981), pp. 518-519.
- (٣٠) جريدة العراق، العدد ٦٠٢، ١١ أيار ١٩٢٢.
- (٣١) FRUS, 890.6363 T84/48, Memorandum of Negotiations London Between American Oil Interests and the Turkish Petroleum Company (Open Door Policy), Vol. 11, pp.340-344.
- (٣٢) Jogn A. Denovo, American Interests and Policies in The Middle East 1900-1939, (Minneapolis, 1963), p.190.
- (٣٣) للتفاصيل انظر فاضل حسين، مشكلة الموصل، ط٣، مطبعة أشبيلية، (بغداد، ١٩٧٧).
- (٣٤) FRUS, 890.6363 84/62, The London Representation of the Standard Oil Company of New Jersey (Montague Piesse) to the President of the Company (W.C.Teagle), Vol.II, 12 December 1922, pp.348-349.
- (٣٥) صفاء عبد الوهاب المبارك، "العلاقات العراقية-الأمريكية ١٩٣٠-١٩٦٢"، مجلة كلية التربية، جامعة البصرة، العدد ٧، السنة ٤، ١٩٨٤، ص ١٥٢.
- (٣٦) للتفاصيل عن تلك القرارات انظر، نجات كوثر او غلو، صفحات من تاريخ كركوك منذ فجر التاريخ إلى ١٩٥٨، إصدارات الجبهة التركمانية العراقية، (كركوك، ٢٠٠٩)، ص ١١-١٤.
- (٣٧) FRUS.890.6363/199, The Secretary of State to the Acting High Commissioner at Constantinople (Dolbeare), V 11, 15 January 1923, pp.1198-1199.
- (٣٨) FRUS.890.6363/199, The Secretary of State to the Acting High Commissioner at Constantinople (Dolbeare), V 11, 15 January 1923, p.1199.
- (٣٩) محمد، المصدر السابق، ص ٤٨-٤٩.
- (٤٠) FRUS, Supplementary Contract Between the Turkish Government and Ottoman-American Development Company, Vol.11, 10 April 1923, pp.1236-1240.
- (٤١) FRUS.867.602 OT81/300, the British Ambassador (Geddes) to the Secretary of State, Vol. 11, 30 April 1923, pp.1208-1209.
- (٤٢) جريدة الموصل، "استثمار أراضي الشرق الأدنى والأوسط"، العدد ٧٥٤، ٥ كانون الثاني ١٩٢٤.
- (٤٣) FRUS.867.602 OT81/437, the Hige Commissioner at Constantinople (Bristol) to the Secretary of State, Vol. 11, 21 December 1923, pp.1251-1252.
- (٤٤) Benjamin Shwadran, The Middle East oil and the great powers, New York, 1973 P.367.
- (٤٥) سامي احمد، النفط في العراق، مطبعة دار لسلام، (بغداد، ١٩٧٢)، ص ٢٢.
- (٤٦) تقرير لجنة التجارة الاتحادية الأمريكية، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٦؛ علاوي، المصدر السابق، ص ٦٩.
- (٤٧) وينص على عدم قيام المساهمين في شركة النفط التركية باستثمار النفط بصورة منفردة في المناطق التي تابعة للدولة العثمانية للمزيد انظر، محمد، المصدر السابق، ص ١١١-١١٢.
- (٤٨) جاك دولواني وجان بيشيل شارليه، الجانب الخفي من تاريخ البترول، ترجمة، محمد سميح السيد، ط١، دار طلاس للدراسات والترجمة، (دمشق، ١٩٨٧)، ص ٦٧.

Henry D.Astarjian, the Struggle for Kirkuk and The Rise of Hussein, Oil, and the Death of Tolerance

- in Iraq, London, 2007, pp, 28-29.
- (٥٠) "قصة البئر الأولى"، مجلة أهل النفط، لندن، العدد ٧٢، السنة ٧، تشرين الأول ١٩٥٧، ص ص ٨-٢٦.
- (٥١) جواد العطار، تاريخ البترول في الشرق الأوسط ١٩٠١-١٩٧٢، الأهلية للنشر والتوزيع، (بيروت، ١٩٧٧) ص ٢٩.
- (٥٢) تجمع بين مجموعة من المنتجين أو المساهمين في شركة واحدة.
- (٥٣) للمزيد من تفاصيل تكوين هذا الكارتل انظر، بير فرانسيت، "الكارتل الدولي للبترول"، ترجمة، مصطفى رجب، مجلة الثقافة الجديدة، بغداد، العدد ٩، السنة ٧، أيار ١٩٥٩، ص ص ١٠٨-١١٤.
- (٥٤) عبد المنعم السيد علي، الولايات المتحدة الأمريكية وعلاقتها الاقتصادية مع أقطار الخليج العربي، مركز دراسات الخليج العربي، سلسلة الخليج العربي والعالم، جامعة البصرة، ١٩٨٧، ص ٤٦.
- (٥٥) ظلت هذه الاتفاقية سارية المفعول حتى ألغيت في تشرين الثاني ١٩٤٨، للمزيد انظر، فرانسيت، المصدر السابق، ص ١١٤؛ دولوناي المصدر السابق، ص ٦٧.
- (٥٦) شارل عيساوي ومحمد يغانه، اقتصاديات بترول الشرق الأوسط، ترجمة، محمد علي زيد وآخرون، مراجعة صاحب ذهب، ط ١، مؤسسة سجل العرب، (القاهرة، ١٩٦٦)، ص ص ٧٠-٧١.
- (٥٧) تغير اسم شركة النفط التركية إلى شركة نفط العراق (I. P. C.) في ٨ حزيران ١٩٢٩.
- (٥٨) طالب هادي حمود، "تأميم النفط العراقي في الماضي والحاضر والمستقبل"، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد ٩، السنة ٣، حزيران ١٩٧٨، ص ٢١.
- (٥٩) خليل، المصدر السابق، ص ص ٢٨٦-٢٨٧.
- (٦٠) خليل علي مراد، "نشأة المصالح الأمريكية في نفط العراق"، ندوة تاريخ الأطماع الأمريكية في العراق نظمها جمعية المؤرخين العراقيين فرع نينوى بالتعاون مع اللجنة الاستشارية للثقافة والفنون يوم ٤ مايس ١٩٩٥ ص ص ٨٢-٨٤.
- (٦١) مصطفى خليل، أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية، (القاهرة، ١٩٧٤)، ص ١٩.
- (٦٢) أحمد سويلم العمري، صراع البترول في العالم الخارجي، (القاهرة، ١٩٦٠)، ص ص ٦٨-٦٩.
- (٦٣) خليل، التاريخ السياسي...، ص ٣٠٦.
- (٦٤) نوري عبد الحميد خليل، "التوجه الأمريكي نحو العراق في الحرب العالمية الثانية"، مجلة افاق عربية، بغداد، العدد ٩، أيلول ١٩٨٩، ص ٥٣.
- (٦٥) المصدر نفسه، ص ٣١٧.
- (٦٦) مظفر عبد الله الأمين، "التنافس الأميركي - البريطاني في العراق خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة الخليج العربي، البصرة، مجلد ١٤، العدد ٢، ١٩٨٢، ص ٨٩.
- (٦٧) U.S.N.A. , No. 890 , G. 363 / 378 , S. Walla , State , Department Washington D.C. Tons Embassy , Baghdad , January 2 , 1943 .
- (٦٨) Stephen Hemsley Longrigg, Oil Middle East, Oxford londnon, 1961, p. 14.
- (٦٩) علاء جاسم محمد الحربي، "خطة بريطانية لتدمير منشآت نفط العراق خلال الحرب العالمية الثانية"، مجلة افاق عربية، بغداد، العدد ٢٠١، السنة ٢٣، كانون الثاني — شباط ١٩٩٨، ص ٤٦.
- (٧٠) محسن عليوي السلماني، "تأميم النفط العراقي المبررات والنتائج"، مجلة النفط والتنمية، بغداد، العدد ٣، السنة ١٤، أيار ١٩٨٩، ص ١٢؛ Longrigg, op. cit, p. 161.
- (٧١) خليل إبراهيم حسين، "أزمة الطاقة واقتصاديات ومستقبل البترول العربي"، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، الجامعة العربية، ١٩٧٦، ص ص ١٦٠-١٦١.
- (٧٢) بيارترزيان، الأسعار والعائدات والعقود النفطية في البلاد العربية وإيران، ترجمة، فكتور سحاب، ط ١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (بيروت، ١٩٨٢)، ص ص ٤٦-٤٧.
- (٧٣) خليل، التاريخ السياسي...، ص ص ٣٩٦-٣٩٧.
- (٧٤) U.S.N.A. , Department of State , Telegraph Branch , Secret , Baghdad Secretary of State , October 25 , 1950 , Film 24 , p. 187 .
- (٧٥) خليل، التاريخ السياسي...، ص ص ٣٩٧-٣٩٨.
- (٧٦) جريدة الزمان، بغداد، ١ نيسان ١٩٥١.

- (٧٧) خليل ، التاريخ السياسي...، ص ٣٩٨ .
- (٧٨) جريدة الوقائع العراقية ، بغداد ، العدد ٣٠٦ ، ١٨ شباط ١٩٥٢ .
- (٧٩) للمزيد من التفاصيل انظر، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ط٧، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٨)، ص ص ٥٦ - ٦٠ .
- (٨٠) فوستر، المصدر السابق، ص ص ٢٣٩-٢٥٠ .
- (٨١) لمتابعة نص طلب شركة النفط التركية انظر، العباس، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .
- (٨٢) عبد الحميد العلوجي وخضير عباس اللامي، الأصول التاريخية للنفط العراقي، ج١، وزارة الاعلام، (بغداد، ١٩٧٣)، ج١، ص ص ٢٩٢-٢٩٣ .
- (٨٣) لمتابعة نص طلب شركة النفط التركية انظر، العباس، المصدر السابق ، ص ١٧٦ .
- (٨٤) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٦٧٨، كتاب المندوب السامي (٢٤٠) الى الملك فيصل، ٨ تشرين الثاني ١٩٢٣، و٥٦، ص ص ١٦٢-١٦٤ .
- (٨٥) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦، ج١، ط١، مطبعة حداد، (البصرة، ١٩٧٥)، ص ٢٣٩؛ التكريتي، المصدر السابق، ص ص ٣٤ - ٣٥ .
- (٨٦) حربي محمد، النفط العربي وأزمة الطاقة في العالم، دار الثورة، (بغداد، ١٩٧٤)، ص ١٧ .
- (٨٧) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٦٧٨، وقائع جلسة مجلس الوزراء الخصوصية، ١١ اذار ١٩٢٤، و٢٤، ص ٨٨ .
- (٨٨) محمد أزهر سعيد السماك، الصناعات النفطية في العراق دراسة تحليلية في اقتصاديات المكان، دار الجاحظ للنشر، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ص ٦-٧ .
- (٨٩) منتشاشفيلي، المصدر السابق، ص ٢٦٧ .
- (٩٠) القيسي، المصدر السابق، ص ٢٥٢؛ علاوي، المصدر السابق؛ ص ٦٦ .
- (٩١) شركة النفط الوطنية العراقية، النفط في العراق من الامتيازات الى الاستثمار المباشر ١٩١٢-١٩٧٢، مكتب الاعلام والنشر، (بغداد، ١٩٧٣)، ص ٧؛ التكريتي، المصدر السابق، ص ٨٥ .
- (٩٢) عيساوي ويغانه، المصدر السابق، ص ٧١ .
- (٩٣) حكمت سامي سليمان، نفط العراق دراسة اقتصادية سياسية، ط٣، دار الحرية للطباعة، (بغداد، ١٩٧٩)، ص ٣٢ .
- (٩٤) راشد البراوي، حرب البترول في الشرق الأوسط، ط٣، مكتبة النهضة المصرية، (القاهرة، ١٩٥٠)، ص ٨٢ .
- (٩٥) خليل، التاريخ السياسي...، ص ٢٣٨ .
- (٩٦) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة ١٩٣٢، الجلسة (٥٤)، ١٤ ايار ١٩٣٢، ص ٥٧٤ .
- (٩٧) المصدر نفسه، ص ص ٥٧٧-٥٨٠ .
- (٩٨) المصدر نفسه، ص ص ٥٨٢-٥٨٧ .
- (٩٩) طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني — الأمريكي على نفط الخليج العربي وموقف العرب في الخليج منه ١٩٢٨-١٩٣٩، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ٣٦٧ .
- (١٠٠) محمد جواد العبوسي، البترول في البلاد العربية، معهد الدراسات العربية العالمية، (القاهرة، ١٩٥٥)، ص ص ٦٤-٦٥ .
- (١٠١) عبد الرزاق الحسني، الأسرار الخفية في حوادث سنة ١٩٤١ التحررية، مطبعة العرفان، (صيدا، ١٩٥٨)، ص ص ٣٥-٤٠ .
- (١٠٢) بيرند فيليب شرويدر، حرب العراق ١٩٤١، ترجمة، فاروق الحريري، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ٢٧ .
- (١٠٣) مظفر عبدالله الأمين، "الأوضاع الاقتصادية في العراق خلال الحرب العالمية الثانية" مجلة الخليج العربي، ٣، ص ١٣٩؛ Longrigg, op.cit, pp. 117-118 .
- (١٠٤) خليل علي مراد، "التنافس الدولي على نفط ولاية الموصل قبل الحرب العالمية الأولى"، مجلة أوراق موصلية، العدد ٤، السنة ٣، ٢٠٠٣، ص ٢٨ .
- (١٠٥) كالوست سركيس كولبنكيان (١٨٦٩-١٩٥٥)، ولد قرب اسطنبول من أسرة أرمنية تعمل في مجال البنوك والمتاجرة بالنفط الروسي، درس الهندسة في بريطانيا، وسافر الى مدينة باكو النفطية في روسيا ليكسب خبرة وإقامة العلاقات التجارية هناك، وأصبح من أوائل المدركين لإمكانية الاستغلال النفطي في الدولة العثمانية، وقد تبوء مركزاً مالياً واجتماعياً بعد ان عاد الى اسطنبول، أصبح ذو صلة بالحكومة العثمانية، وكثرة تقاريره عن النفط العراقي أصبح اسمه



- مقارناً بالنفط العراقي بعد حصوله على حصة ٥% منه، ومنها عرف بالسيد خمسة بالمائة أو Mr.Five، انتقل الى لشبونة في البرتغال وتوفي في ٢٠ تموز ١٩٥٥ مخلفاً ورائه ٧٠ مليون دولار للمزيد انظر، مؤسسة كالوست سركيس قسم الجماعات الأرمنية، كالوست سركيس غولبنكيان الرجل والمآثر كراسة صادرة بمناسبة الذكرى المئة والثلاثين لولادته ١٨٦٩-١٩٩٩، (لشبونة، ١٩٩٩)، ص ٧-١٢.
- (١٠٦) د.ك.و، ملفات البلاط الملكي، الملف ٣١١/١٦٥٩، كتاب من وزارة الاقتصاد الى سكرتارية مجلس الوزراء، ٣١ كانون الأول ١٩٤٠، و ٢٠٤، ص ١٨٥.
- (١٠٧) أسامة عبد الرحمن نعمان الدوري، العلاقات العراقية-الأمريكية في سنوات الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩-١٩٤٥، مطبعة الرفاه، (بغداد، ٢٠٠٦)، ص ٢٧٩.
- (١٠٨) محمد أزهر سعيد السماك، الصناعات النفطية في العراق دراسة تحليلية في اقتصاديات المكان، دار الجاحظ للنشر، (بغداد، ١٩٨٢)، ص ١٢-١٣.
- (١٠٩) الدوري، المصدر السابق، ص ٢٨٠-٢٨١.
- (١١٠) مراد، تطور السياسة الأمريكية في الخليج العربي...، ص ٢٠٠.
- (١١١) علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية-البريطانية ١٩٤٥-١٩٥٨، ط ١، بيت الحكمة، (بغداد، ٢٠٠٢)، ص ٥٤.
- (١١٢) العباس، المصدر السابق، ص ١٥٩-١٦٥.
- (١١٣) منشورات حزب الاستقلال، في شؤون النفط، مطبعة الصباح، (بغداد، ١٩٥١)، ص ٤.
- (١١٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية، مركز الأبجدية، (بيروت، ١٩٨٠)، ص ٣٢٩؛ جريدة فتي العراق، العدد ٨، ٢٩ اذار ١٩٥١.
- (١١٥) جريدة لواء الاستقلال، العدد ٣٠، ١٢٥٥، نيسان ١٩٥١.
- (١١٦) خليل كنه، العراق أمسه وغده، ط ١، (بيروت، ١٩٦٦)، ص ١٤٧.
- (١١٧) خليل، التاريخ السياسي...، ص ٣٩٦.
- (١١٨) جريدة فتي العراق، العدد ٦٤، ٢٥ نيسان ١٩٥٢.
- (١١٩) U.S.N.A. , Department of State , Division of Communications and Records Telegraph Branch , Secretary of State , Washington , Baghdad , December 7 , 1948 . Film 5 , P. 725 .
- (١٢٠) خليل، التاريخ السياسي...، ص ٣٣١.
- (١٢١) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ١، ط ٧، دار الشؤون الثقافية العامة، (بغداد، ١٩٨٨)، ج ٩، ص ١٨٣.
- (١٢٢) العباس، وثائق امتيازات النفط، ج ٢، ص ٢٧٦-٢٨١.
- (١٢٣) علاوي، المصدر السابق، ص ١٧٨.